

الانصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام احمد بن حنبل

فان دعا كافر إلى البراز استحَب لمن يعلم من نفسه القوة والشجاعة مبارزته باذن الأمير

قوله فإن دعا كافر إلى البراز استحَب لمن يعلم من نفسه القوة والشجاعة مبارزته بإذن الأمير .

هذا المذهب أعني تحريم المبارزة بغي إذنه وهو ظاهر كلامه في المغني و الشرح بل هو كالصريح و نص عليه وقدمه في الفروع وجزم به في الهداية و المذهب و النظم قال ناظم المفردات :

تغير إذن تحرم المبارزة فالسلب المشهور ليست جائزة .

وعنه يكره بغير إذنه حكاها الخطابي وهو ظاهر كلام المصنف في المغني فإنه قال : ينبغي أن يستأذن الأمير في المبارزة إذا أمكن .

وقال في الفصول : في اللباس : وهل تستحب المبارزة ابتداء لما فيها من كسر قلوب

المشركين أم تكره لئلا تنكسر قلوب المؤمنين ؟ فيه احتمالان .

وقال الشارح : المبارزة تنقسم إلى ثلاث أقسام .

إحداها : مستحبة وهي مسألة المصنف .

والثانية : مباحة وهي : أن يبتدئ الشجاع فيطلبها فتباح ولا تستحب قلت : في البلغة :

إنها تستحب أيضا .

الثالثة : مكروهة وهي أن يبرز الضعيف الذي لا يثق من نفسه فتكره له .

قوله فإن شرط الكافر أن لا يقاتله غير الخارج إليه : فله شرطه .

وكذلك لو كانت العادة كذلك فإن انهزم المسلم أو أثنى بالجراح جاز الدفع عنه .

قال في الفروع : فإن انهزم المسلم أو الكافر - وفي البلغة : أو أثنى - فلكل مسلم

الدفع عنه والرمي قال في الرعاية : وإن انهزم المسلم أو أثنى بالجراح أو عجز - وقيل :

أو ظهر الكافر عليه - فلكل مسلم الدفع عنه والرمي والقتال